من الواقع الاقتصادي

القطاعان العام والخاص

عباس الغالبي

ثنائية القطاعين العام والخاص تندرج تحت مبدأ الشراكة، والشراكة مفهوماً هي تعاون وتعشيق ومد جسور صلة وتوظيف قدرات وإمكانات، واذا ما انصرفنا الى شراكة القطاعين العام والخاص يمكن لنا ان نقولبها في اطار خلق مؤسساتي لتوظيف قدرات وامكانيات كل منهما الى الاخر وفي العراق نحن الان احوج مانكون الى شراكة بين هذين القطاعين سعيا لاعطاء زمام المبادأة الى القطاع الخاص لاسيما بعد توجه الدولة الى تبني خطط للتنمية الوطنية متوسطة وبعيدة المدى وهي في الوقت ذاته عملية ناجحة لجذب الاستثمارات الخارجية واعطاء دور فاعل للقطاع الخاص في خطط التنمية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف يمكن لهذه الشراكة ان تؤدي مؤداها دون بيئة تشريعية منظمة وموجهة لها ، ولذلك فان الضرورة ملحة لايجاد قوانين وتشريعات عاجلة في ظل عملية التحول الاقتصادي وفي اطار اعتماد رؤى لخطة التنمية الوطنية ولاكثر من عام واحد، كما ان المجتمع يعاني غياب مفاهيم وثقافة الحوكمة في الادارة الحديثة التي تعتمد النظام المؤسساتي الحديث المستند الى اعلى درجات الشفافية والافصاح وهي مبادئ واجراءات يفترض ان تضطلع بها الحكومة من خلال تبني اقتراح القوانين والاتيان باجراءات كفيلة بانجاح هذه التجربة الملحة في الوقت الحاضر ، ولانريد ان نخوض بأنواع الشراكات وطبيعتها بقدر ما نؤكد ضرورتها وكان لمبادرة المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي مؤخرا الاثر الكبير في اشاعة ثقافة الشراكة في هذا الاطار وهي في واقع الحال تعد جزءا من الاصلاحات الاقتصادية واذا كانت حيثيات خطة التنمية الوطنية للاعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ قد اكدت اهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في اعادة الاعمار وتحقيق التنمية فان امكانية نجاح هذا الدور للقطاع الخاص تتطلب دعماً حكومياً كبيراً ومن هنا تأتي الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وما يجب ان نشير اليه في هذا الخصوص التوجه المعلن الذي تسعى الى تحقيقه وزارة الصناعة والمعادن في خصخصة بعض شركاتها المملوكة للدولة (القطاع العام) وهذه شراكة تعطي امتيازا للقطاع الخاص في ادارة وتفعيل شركات عامة ومن هنا نقول ان فرص الشراكة قائمة في المشهد الاقتصادي العراقي وهي تصب في مصلحة التنمة المستدامة وهي احد مقومات الاصلاح الاقتصادي وهي في واقع الامر مبدأ تكاملي تتحقق فيه المنافسة وتبادل الخبرات وتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

> خطة التنمية الوطنية للاعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ قد اكدت اهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في اعادة الاعمار وتحقيق التنمية فان امكانية نجاح هذا الدور للقطاع الخاص تتطلب دعماً حكومياً كبيراً ومن هنا تأتي الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص

طالب بفرض ضرائب على السلع المستوردة

رئيس غرفة تجارة بابل يدعو الى الاهتمام بالقطاع الخاص

بابل / إقبال محمد

قال المهندس صادق الفيحان رئيس غرفة تجارة بابل ان تشجيع القطاع الخاص ضرورة قصوى لتنشيط الاقتصاد العراقي الذي يعاني حاليا الخمول والكساد.

واضاف الفيحان في حديث (للمدى) ستترتب على ذلك نتائج ايجابية كبيرة تتمثل في خلق فرص عمل وامتصاص البطالة وتكوين قاعدة من العمالة الماهر وتوسيع الملكية وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني وكذلك احياء وتنشيط الصناعات الصغيرة والحرف وتوفير خدمات انتاجية للمواطن بكلفة اقل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من ظاهرة الفقر. وتابع الفيحان ان قضية النهوض بهذا القطاع هي قضية تنموية جديرة بالاهتمام اقتصادياً واجتماعياً وان اعادة تأهيل هذا القطاع ضروري كونه قضية متداخلة ذات اولوية وطنية تتطلب تضافر الجهود كافة لتوسيع قاعدة المستفيدين من هذا القطاع ورفع الاداء العام له من خلال عملية تطويره والتي تتطلب تحسين ظروف المؤسسات الخاصة بكل احجامها الكبيرة والصغيرة لما لها من دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقدرة على الاستجابة للمتغيرات ورفع المشاركة الاقتصادية للفئات الاقل حظاً والجماعات المهمشة في المجتمع وزيادة المدخرات والاستثمار المحلي وطرح سلع وخدمات تتماشى مع حاجات السوق المحلية .

واشار رئيس الغرفة ان ما يجري حالياً هو اهتمام الحكومة بالمؤسسات الكبيرة وتقديم الحوافز لها واهمالها المشاريع الصغيرة التي استثنت من أي دعم او حافز من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ حيث يركز بالدرجة الاساس على المشاريع ذات كلفة من ٢٥٠ الف دولار فأكثر لذا نقول ان شروط تعزيز التنمية الاقتصادية لا يتوقف عند حدود الدعم المالي للدولة المشاريع التنموية الصناعية والزراعية بل يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار الحماية الكمركية للمنتوج المحلي وسبل تطبيقها على الوجه الاكمل والافضل وكذلك تشجيع الصناعات المحلية للتقليل من السلع المستوردة . واكد الفيحان ضرورة فرض الضرائب على السلع المستوردة من اجل تشجيع الصناعات المحلية واقامة مشاريع جديدة وتوسيع القائم منها وتؤدي بالتالي الى احتفاظ البلد بالعملات الاجنبية التي كانت تذهب للخارج من اجل الاستيراد وكذلك نجعل الاقتصاد العراقي اكثر تنوعاً يجب تذليل المشاكل والمعوقات التي تعترض عملية الانتاج ومن ابرزها انخفاض المعروض السلعي للمنتوج المحلي امام الاستيراد المفتوح واختلال التوازن بين السياسة النقدية والسياسة المالية والتوسع في استيراد السلع الاستهلاكية مقابل السلع الانتاجية وعدم وجود تخطيط للاستثمار وفق رؤى واهداف واضحة وضعف الميزانية الاستثمارية فضلاً عن تخلف القطاع المصرفي وعدم قدرته على تلبية احتياجات القطاع الخاص .

وبين الفيحان ان القروض التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص الصناعي والزراعي صدمت بالروتين والشروط المطلوبة التي على صاحب المصنع توفيرها مثل الكثير الضامن وحجز المصنع والمعدات وقصر مدة التسديد البالغة اربع سنوات وتجاهل الاضرار التي لحقت بالمصانع جراء الظروف التي مر بها البلد اضافة الى كونها قليلة ما جعلها غير ذات جدوى او نفع واشار الى ان لابد من توفير الحماية ومعالجة المشاكل التي تعترض سير عمل القطاع الخاص منها الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الذي يعرقل عمل المشاريع الكهربائية وكذلك ارتفاع اسعار المشتقات النفطية وظاهرة ترك العمال الماهرين المدربين في القطاع الخاص وتوجههم للتطوع في الجيش والشرطة وكذلك ظاهرة اغراق السوق بالبضائع الرديئة والرخيصة الثمن، وختم الفيحان حديثه بالقول اذا ارادت الحكومة الوطنية تغيير الوضع الاقتصادي للبلد وتقوية الشراكة والعلاقة مع القطاع الخاص لا بد من مراجعة القوانين والانظمة والتشريعات بما يخدم هذا التوجه والتي شرعت في العهد السابق وأصبح من المنطق اجراء تعديلات عليها او الغاؤها لأنها لا تتناسب مع العهد الجديد والانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ولابد من اشراك القطاع الخاص في صياغة واعداد هذه القوانين وجمع القرارات التي تخص الجانب الاقتصادي وطالب بتأليف لجنة على مستوى عال تضم مسؤولين وممثلين عن القطاع الخاص لوضع مقترحات من اجل توضيح معالم السياسة الاقتصادية في البلد .

خبير يتوقع انتعاشاً اقتصادياً كبيراً في حال ارتفاع أسعار النفط

بغداد / وكالات

وافق خبير اقتصاد وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل في تصريحه الاخير حول السعي لايصال سعر برميل النفط العالمي الى ٩٠ دولارا .

وقال الدكتور نبيل السعدي الاكاديمي في كلية الادارة والاقتصاد بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان وصول السعر الى ٩٠ دولارا سيفسح المجال امام الدول المنتجة لتعزيز امكانياتها المالية بعد تاثرها بالازمة العالمية ومنها العراق .

واضاف ان توقعات كثيرة تشير الى حصول انتعاش اقتصادي في العراق مستقبلا اذا ماتم السعي من قبل وزارة النفط لزيادة الانتاج والتنسيق المستمر مع منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك" ، مشددا على استثمار الاسعار المقبولة في دعم الاقتصاد العراقي وزيادة الإنتاج اليومي وتعزيز احتياطيات مكامن النفط الخام والغاز الطبيعي .

ونوه السعدي الى ان هناك جدلا حول المستوى الدقيق لاحتياطي النفط في العراق بسبب الاوضاع التي شهدها قطاع النفط في السنوات الست الاخيرة ما يتطلب وضع خطط تطويرية واستغلال الاحتياطي للحفاظ على تصنيف العراق في منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" والقائم على بيانات الاحتياطيات البترولية المثبتة .

يذكر ان وكالة الانباء الجزائرية نقلت عن شكيب خليل قوله انه يتوقع ان يصل سعر النفط الى ٩٠ دولارا في النصف الثاني من ٢٠١٠ ..

وارجع خليل سعر النفط الحالي الذي يبلغ حوالي ٧٢ دولارا للبرميل الى انخفاضات في المخزونات وقرار وكالة الطاقة الدولية رفع توقعاتها للطلب العالمي وزيادة في استهلاك الوقود في الولايات المتحدة.

وفد من كربلاء يتوجه إلى لبنان لتشجيع المستثمرين

كربلاء / المدى

ذكرت هيئة استثمار كربلاء إن وفدا من الحكومة المحلية توجه إلى لبنان لإجراء مباحثات مع عدة شركات عالمية لحثها على تنفيذ مشاريع مختلفة .

وأوضح بيان للهيئة تسلمت (المدى) نسخة منه:. إن الوفد أعد خطة لحاجة المحافظة من المشاريع الاستثمارية والفرص المتوفرة في المدينة لغرض عرضها على الشركات بغية تشجيعهم وجذبهم لتنفيذ المشاريع في عموم كربلاء..مشيرا إلى ان الفرص الاستثمارية توزعت على مجالات عشرة قطاعات مهمة منها الصناعية والسكنية والتجارية السياحية والفندقية والمدن الترفيهية والأثرية. مبينا ان الوفد سيلتقي هناك بعد ان كانت هناك لقاءات سابقة تم على إثرها أجراء المباحثات في لبنان وان هيئة استثمار كربلاء تسعى إلى الذهاب إلى حيث توجد الشركات لجذبها إلى المدينة وهذا يعني إن الهيئة تطرق الأبواب لتوضيح صورة الاستقرار الأمني الذي يعتبر المعرقل الأساس لتوجه المستثمرين إلى العراق ومنها كربلاء.

اتفاقات جديدة مع صندوق النقد الدولي حول الكوتا

بغداد / وكالات

بدأ وفد عراقي جولة مباحثات جديدة مع خبراء صندوق النقد الدولي سعيا لابرام اتفاقيات في المجال الفني والعلمي من خلال خبرائه في مجال السياسة المالية والنقطية.

وقال مصدر في وزارة المالية بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان وزير المالية الذي وصل الى العاصمة الاردنية عمان ناقش ايضا مع خبراء النقد الدولي موضوع الكوتا الذي تمثل وضع حصة العراق من مبالغ القروض المخصصة للدول الموقعة مع صندوق النقد والتي يمكن للعراق الرجوع اليها عند الحاجة في حال هبوط اسعار النفط او قلة التصدير او حاجة العراق الى اعادة بناء البنى التحتية من مشاريع المياه والطاقة والمشاريع الخدمية الاخرى.

واوضح ان الوفد العراقي الذي ضم ايضا محافظ البنك المركزي العراقي د . سنان الشبيبي ،و مستشار وزارة المالية د . عزيز جعفر، قد توصل الى اتفاق مبدئي على ان تكون نسبة الكوتا مابين ٥ الى ٦ مليارات دولار وبفائدة لا تتجاوز الـ ١٪ وبمدة لا تزيد عن خمس سنوات وبعد الخمس سنوات تجدد بمدة عشر سنوات .

واشار المصدر الى انه تم الاتفاق على مواصلة اللقاءات الفنية والتقنية بين الخبراء العراقيين وخبراء صندوق النقد الدولي في منتصف شهر تموز ومتابعة نتائج المباحثات بغية عرضها على مجلس الوزراء وبعد المصادقة يتم ارسالها الى مجلس النواب وفي حالة حصول الموافقة المبدئية سيتم التوقيع على الاتفاقية الجديدة خلال شهر ايلول ٢٠٠٩ .

وزارة التخطيط: الخطة الخمسية للتنمية تعتمد عام ٢٠١٠

بغداد / المدى

اعلنت وزارة التخطيط عن عزمها على اعتماد خطة خمسية للتنمية في العراق اعتبارا من العام القادم.

وقال وزير التخطيط علي بابان في تصريحات صحفية خلال زيارته محافظة المثنى مؤخرا ان منهجية الخطة الخمسية التي وافقت رئاسة الوزراء على تنفيذها بدءا من العام المقبل وحتى عام ٢٠١٤ ستعطي المحافظات فسحة من التخطيط والإنفاق والإقدام على تنفيذ مشاريع إستراتيجية.

ودعا بابان إدارات المحافظات إلى ممارسة مهامها ومسؤولياتها والاستعداد لوضع الخطة الخمسية بالإعداد للمشاريع التنموية الكبرى والإستراتيجية ووضع التصورات لتنفيذ مشاريع طموحة.

وطالب بابان إدارات المحافظات بالعمل على إنشاء مدينة صناعية بكل محافظة تعتمد على الموارد المحلية وتنهض بالصناعات الضرورية في تلك المحافظة.

واشار إلى أن وزارته ستقدم الدعم الفني والإسناد المهني لادارات المحافظات كافة في هذا الجانب، وستعقد مؤتمرا تنمويا بكل محافظة خلال العام الجاري.

موافقة اليابان على منح العراق قرضاً ميسراً

المدى / وكالات

أعلن وزير المالية باقر جبر الزبيدي موافقة اليابان على منح قرض ميسر للعراق، كاشفا عن تعهد صندوق النقد الدولي بتخصيص ما بين خمسة إلى ستة مليارات دولار لدعم الموازنة العامة.

. وأضاف الزبيدي في تصريحات صحفية في عمان التي يزورها حاليا، قوله إن صندوق النقد الدولي وافق أيضا على تقديم الدعم الفني للعراق، إضافة إلى تزويد العراق بالخبراء في المجال المالي، مشيرا إلى أن "اليابان أبدت استعدادها لتقديم قرض ميسر يسدد على مدى ٤٠ سنة وبفائدة أقل من ٥٠٪ إذا وقع العراق اتفاقية مع صندوق النقد الدولي":

ومن جانبه ذكر محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي أنه بحث مع وفد من البنك الدولي سبل تحديث المصارف العراقية التي قال إنها بحاجة إلى "إعادة ترتيب ديونها لكي تكون مقبولة من المجتمع الدولي بشكل أكبر، وأيضا أن يكون لديها إدخار لكي تتمكن من تمويل الأنشطة التجارية والصناعية" في البلاد .

هيئة الاستثمار : مستثمرون أجانب قريباً في بغداد

بغداد / المدى

اعلنت الهيئة الوطنية للاستثمار ان بغداد ستشهد خلال الاشهر القادمة حضور عدد من ممثلي الشركات والمستثمرين ورجال الاعمال الاجانب .

وقال مصدر في الهيئة في تصريح صحفي:" ان شهر ايلول المقبل سيشهد حضور نحو ١٠٠ الى ١٥٠ من ممثلي الشركات والمستثمرين اليابانيين ".

واضاف :"ان هؤلاء المستثمرين سيلتقون نظراءهم العراقيين ، بالاضافة الى عقد لقاءات رسمية مع المسؤولين العراقيين ".

واشار الى:"ان وفدا من كبار رجال الاعمال والمستثمرين الفرنسيين سيزور بغداد بالتزامن مع زيارة رئيس الوزراء الفرنسي خلال الاسابيع المقبلة ، كما ان هناك رغبة المانية جادة لانعقاد مؤتمر مشترك عراقي الماني قبل نهاية هذا العام".

وذكر المصدر :"ان مطلع شهر تشرين الاول المقبل سيشهد انعقاد مؤتمر موسع للاستثمار في واشنطن برعاية كبيرة من الجانب الامريكي ، وآخر في بغداد منتصف تشرين الثاني لرجال الاعمال والمستثمرين في كلا البلدين".

وعلى صعيد ذي صلة دعا رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الاعرجي ممثلي الوزارات إلى إجراء التعديلات اللازمة على الخارطة الاستثمارية للعراق وفق المستجدات الحاصلة في وزارتهم من تعديل أو إضافة مشاريع.

وحدد الاعرجي فترة (أسبوع واحد) لتصفية المشاريع الاستثمارية السابقة مع المستثمرين والمتعلقة بالوزارات وإتخاذ القرار بمنح أو عدم منح الطلبات الخاصة بالاستثمار التي تخضع من خلال غرفة العمليات الخاصة بالهيئة لمتابعته اليومية.

واعتبر مرحلة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً فرصة مؤاتية للعراق يتحتم الاستفادة منها في ظل النظرة الجادة للمستثمرين العراقيين والعرب والأجانب إلى العراق مع ما يتمتع به من قدرات اقتصادية متنوعة.

وحذر من ضياع فرص الاستثمار في العراق لأنها ستكون مسؤولية كبيرة نتحملها جميعاً أمام الأجيال القادمة.

واكد الاعرجي أهمية الحفاظ على حقوق المستثمرين وأموالهم التي تتكفل الدولة بها من خلال حماية المستثمرين وبروز الحاجة بان تكون لدينا شركات تأمين متخصصة بحماية المشاريع والمستثمرين.

الضرائب تحقق ايرادات تجاوزت ١٩٨ مليار دينار

بغداد / المدى

حققت الهيئة العامة للضرائب ايرادات تجاوزت ١٩٨ مليار دينار حتى مطلع حزيران من العام الحالي.

وقال مدير عام الهيئة كاظم علي الحسيني ان الهيئة حققت خلال العام الماضي اكثر من ٥٨٤ مليار دينار، فيما تجاوزت الايرادات في النصف الاول من العام الحالي الـ١٩٨ مليارا و٣٦٣ مليون دينار تنوعت بين ضريبة الدخل للأفراد والشركات والضرائب غير المباشرة وأبرزها التعرفة الكمركية والمبيعات.

واشار الى ان ابرز المعوقات التي تواجه الهيئة ومحصلي الضرائب تعطل العمل بالتعرفة الكمركية، وهي مشكلة استثنائية في طريقها الى الحل اذ ان هناك مشروع قانون لإعادة العمل بها.

ووصف الفساد المالي وتدني الوعي الضريبي وعدم استجابة المكلفين بالمعوقات الاشد والأكثر تأثيرا على تحقيق ايرادات اعلى.

حركة السوق

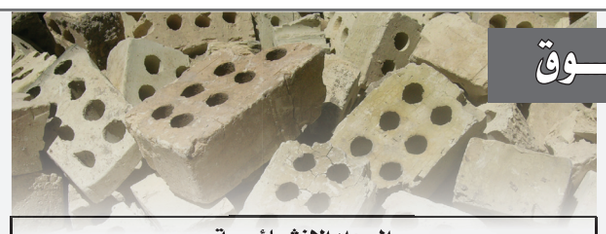

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٧٥ ديناراً عراقياً	١١٨٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٥٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٢٥٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ مستورد	٣٥٠٠ دينار		
كرز مستورد	٤٠٠٠ دينار		